نائب وزير الخارجية دعا إلى التصدي لأفكارها وايديولوجياتها التي تهدد الأمن والسلم الدوليين

الكويت: المجتمع الدولي يحتاج إلى العمل سويا لتنفيذ خطة إستراتيجية تواجه التنظيمات الإرهابية

■ التنظيمات استطاعت استغلال التكنولوجيا المتطورة وبرامج التواصل الاجتماعي في أسوأ أشكالها

الجارالله متحدثا

جانب من الاجتماع

■ الجهود الدولية وما يقوم به التحالف الدولي ضد «داعش» يؤكدان أهمية المواجهة الشمولية في التصدي لهذه الكيانات

■ الكويت شرعت من خلال اللجنة العليا لتعزيز الوسطية بإعداد إستراتيجية عملية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف

■ ستينغل: نعمل على آلية لتطوير مكافحة الرسائل الإرهابية لتلك الجماعات على مختلف المواقع الإلكترونية

دعا نائب وزير الخارجية الكويتي خالد سليمان الجارالله المجتمع الدولي الى العمل سويا من اجل تنفيذ خطة استراتيجية شاملة لمواجهة ما يسمى تنظيم الدولة (داعش) والتنظيمات الارهابية الاخرى مشددا على ضرورة التصدي لافكار هذه التنظيمات وايديولوجياتها التي تهدد الامن والسلم الدوليين.

جاء ذلك في كلمة الجارالله اثناء الجلسة الافتتاحية للاجتماع السادس للمجموعة المعنية بالاتصالات التابعة لدول التحالف الدولي ضد ما يسمى تنظيم الدولة (داعش) برئاسة الامارات والولايات المتحدة وبريطانيا.

وقال ان هذه الخطة الاستراتيجية الشاملة تشمل الاسرة ودور العبادة ومراكز التعليم بمناهجها ووسائل الاعلام عبر تطوير وتصميم منظومة اعلامية والكترونية تلبي متطلبات الفكر الوسطي المعتدل وبث برامج تشيع روح التسامح ونبذ الكراهية والتعصب وتعلم النشء تعاليم الدين الاسلامي الحنيف التي تحث على المحبة والسلام.

واضاف ان عقد هذا الاجتماع الذي تترأسه كل من الامارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة يعد دلالة واضحة على عزم المجتمع الدولي المضي قدما في صيانة امنه واستقراره وتخليصه من شرور الارهاب.

واوضح ان الاجتماع يعقد في ظل استمرار الظروف الدولية المضطربة والنزاعات الاقليمية التي ساهمت في خلق ارضية لاحتضان المنظمات الارهابية وقواعد للانطلاق منها لتهديد الامن والاستقرار ليس في المنطقة فحسب وانما في العالم اجمع. واقاد الجارالله بان هذه التنظيمات الارهابية استطاعت استغلال التكنولوجيا المتطورة وبرامج التواصل الاجتماعي في اسوأ اشكالها من خلال بث افكار هدامة وتجنيد مقاتلين وجمع اموال الامر الذي ساهم في مد امد بقاءها واستمرارها.

وبين ان الجهود الدولية وما يقوم به التحالف الدولي ضد (داعش) يؤكدان اهمية المواجهة الشمولية في التصدي لهذا التنظيم وغيره من التنظيمات الارهابية المتطرفة ويؤكد ايضا عزم العالم على الوقوف في وجه الارهاب واجتثاثه.

واكد الجارالله اهمية توحيد وتنسيق الجهود الدولية للتعاون مع شركات التواصل الاجتماعي للحد من استغلال (داعش) وغيرها من التنظيمات الارهابية للتكنولوجيا وذلك من خلال مساندة المراكز الدولية كمركز (صواب) و (هداية) ومركز محمد بن نايف للمناصحة وحملة (سكينة) للتصدي لاعلام (داعش).

واوضح ان دولة الكويت شرعت من خلال اللجنة العليا لتعزيز الوسطية باعداد استراتيجية عملية لنشر الوسطية والاعتدال ومواجهة التطرف والكراهية والعنف وفق ثلاثة مستويات «الاول توجيهي معني بالتوجيه الديني والاخلاقي والاجتماعي وفق اساليب ومنهجيات دينية وعلمية مبتكرة».

وقال ان ثاني هذه المستويات هو «اعلامي تقني يشتمل على تطوير وتصميم منظومة اعلامية والكترونية تلبي متطلبات الفكر الوسطي المعتدل وثالثها الامن المجتمعي وهو المعني بتعزيزه بأساليب متطورة ومبتكرة».

واشار الى ان المجتمع الدولي يتطلع الى هذا الاجتماع بأمل لاتخاذ الخطوات اللازمة التي من شانها ترجمة مواقف التحالف في مكافحة الجماعات الارهابية المسلحة المنتشرة في جميع انحاء العالم ونبذ جميع افكارها المتطرفة التي ترفضها كافة الاديان السماوية من اجل تحقيق طموحات المجتمع الدولي للقضاء على هذه الافة المقيتة التي تهدد الامن والسلم الدوليين.

وجدد الجارالله التأكيد على موقف دولة الكويت «الصلب المبدئي والثابت» المناهض للارهاب بكل اشكاله وصوره والداعم لكافة الجهود الدولية الرامية لوأده والقضاء عليه

من جانبه شدد مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية للشؤون الدبلوماسية والشؤون العامة ريتشارد ستينغل في كلمة مماثلة على ضرورة وضع المجتمع الدولي حد لرسالة (داعش) الارهابية سواء على صعيد الحملات العسكرية التي «نحقق فيها تقدما او في الجانب التقني والالكتروني».

وقال ستينغل «نحن نعمل على الية لتطوير مكافحة الرسائل الارهابية لتلك الجماعات على مختلف المواقع الالكترونية من خلال شركات التواصل الاجتماعي التي ابدت استعدادا للتعاون معنا في الحرب على الارهاب».

وثمن جهود مركز (صواب) التي اطلقت بمبادرة اماراتية وامريكية وبريطانية مشتركة مشيرا الى انهم وجهوا جهودهم نحو التصدي للحملات المتطرفة على مواقع التواصل الاجتماعي.

من جهته قال مدير ادارة تخطيط السياسات بوزارة الخارجية الاماراتية محمد ابو الشهاب في كلمته ان بلاده عملت على انشاء عدة مراكز في كل من الامارات وامريكا والمملكة المتحدة في اطار الحرب على الارهاب الامر الذي ساعد على دحض حملات التجنيد والدعاية الارهابية ل(داعش).

وشدد ابو شهاب على ضرورة الاستعداد والجاهزية التامة «لتنويع وجودنا على شبكة الانترنت فمن الممكن ان تستخدم (داعش) سبل اخرى للتاثير وتوجيه دعايتها الارهابية» مؤكدا وجود تنسيق مع عدة مراكز واصوات قادرة على محاربة هذه التنظيمات المتطرفة في المؤسسات الدينية العربية والاسلامية

أكد بأن القمة التشاورية الخليجية قائمة وستعقد في موعدها في مايو المقبل

نائب وزير الخارجية: الشراكة بين الكويت والولايات المتحدة إستراتيجية

ثمن نائب وزير الخارجية خالد سليمان الجارالله امس الشراكة الاستراتيجية بين دولة الكويت والولايات المتحدة الامريكية مشيدا بالتزامها بامن الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي مشيرا الى مضامين القمة الخليجية - الامريكية خلال قمة الرياض مؤخرا وما تم تاكيده في هذا الشأن.

جاء ذلك في رد الجارالله على اسئلة الصحافيين حول ما اسفرت عنه القمة الخليجية من دعم واشنطن لقضايا دول المجلس في المنطقة بعد مشاركته في الجلسة الافتتاحية للاجتماع السادس للمجموعة المعنية بالاتصالات التابعة لدول التحالف الدولي ضد ما يسمى تنظيم الدولة (داعش).

وقال ان هناك مجالات عديدة جدا يمكن ان تتفاعل فيها دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة لتحقيق الامن والاستقرار في هذه المنطقة مشيرا الى وجود تفاهمات كبيرة جدا خلال قمة الرياض ستسفر عن نتائج إيجابية على مستوى امن واستقرار هذه المنطقة.

وحول ما اذا كان موعد القمة التشاورية الخليجية لا يزال قائما ام سيتم الاكتفاء بلقاء القادة في قمة الرياض الخليجية الامريكية افاد الجارالله بأن القمة التشاورية قائمة وستعقد في موعدها في شهر مايو المقبل معربا عن الامل باستكمال مسيرة مجلس التعاون البناءة والخيرة.

وحول وجود منهجية جديدة سيتبناها اجتماع امس مثل توظيف التائبين من (داعش) ذكر الجار الله «هذا جهد ليس مع (داعش) فقط بل منذ زمن طويل فالكويت لديها مركز تاهيل للتائبين من اي اعمال ارهابية تم ارتكابها».

واوضح بالقول «على سبيل المثال من رجع من معتقل غوانتانامو التحقوا في هذا المركز .. وهو المركز الذي تم الاشادة به من قبل الولايات المتحدة والعديد من الدول المتحالفة في مواجهة الارهاب» مؤكدا المضي في دعم هذا المركز التاهيلي الذي «نعتقد انه يؤدي دوره الحيوي والمهم في احتضان هؤلاء التائبين.

واكد الجارالله اهمية الحوار الاستراتيجي الخليجي - الروسي الذي سيعقد في موسكو الشهر المقبل «والذي يشكل فرصة ايجابية ومهمة جدا للجانبين».

اللجنة رفعت تقريرها في شأن تنظيم المهنة وتداول الأدوية إلى المجلس بعد التصويت عليه

«الصحية»: لا يجوز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من «الصحة»

أعضاء اللجنة

جانب من الحضور

اوصت لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية في اجتماعها بالموافقة على الاقتراح بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 28 لسنة 1996 في شان تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية وترفع تقريرها بشانه للمجلس.

وقال مقرر اللجنة النائب سعدون حماد العتيبي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان المقترح نص على استبدال نص المادة الثانية من القانون بالآتي «لا يجوز فتح صيدلية خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص من وزارة الصحة ويرخص بفتح الصيدليات للفئات التالية الصيادلة الكويتيين والمستشفيات الخاصة التي لا يقل عدد الأسرة فيها عن 50 سريرا والجمعيات التعاونية على ان يصدر الترخيص باسم صيدلي كويتي الجنسية».

واضاف حماد ان المادة نصت كذلك على الا يرخص للصيدلي او الجمعية التعاونية باكثر من صيدلية واحدة كما لا يجوز ان يكون للصيدلية فرع في أي مكان آخر ومع ذلك يجوز لوزير الصحة منح الجمعية التعاونية التي يمتد نشاطها لأكثر من منطقة سكنية ترخيصا في فتح صيدلية واحدة أو فرع لها في كل منطقة على ان يصدر كل ترخيص باسم صيدلي كويتي مستقل عن الآخر.

وبين انه عند نفاذ احكام هذا القانون «تمنح مدة خمس سنوات لجميع الصيدليات الخاصة غير مستوفية الشروط الواردة في هذا القانون ومدة سنة واحدة لصيدليات المستشفيات والجمعيات التعاونية وذلك لتوفيق أوضاعها بما يتناسب مع أحكام هذا القانون».

واشار الى توصية اللجنة بالموافقة كذلك على استبدال نص المادة 17 من القانون الحالي بالنص التالي «ينشأ بقرار من وزير الصحة لجنة برئاسة وكيل الوزرة او من ينوب عنه على الا تقل درجته عن درجة وكيل مساعد وعضوية اثنين من الوكلاء المساعدين بالوزارة ورئيس الجمعية الصيدلية او من ينوب عنه وعضو من الادارة القانونية بالوزارة تختص بالنظر في المخالفات التي تقع في غير ما ذكر في المادتين 14 و15 من هذا القانون.

كما نصت المادة 17 المعدلة على انه يجوز للجنة توقيع العقوبات «الانذار والوقف عن العمل مدة لا تجاوز سنة وإلغاء الترخيص بمزاولة المهنة وشطب الاسم من السجل وغلق المكان مدة لا تزيد على ستة أشهر وفي جميع الأحوال يجب ان تكون القرارات مسببة».

وقال ان اللجنة رفعت تقريرها في شان تنظيم مهنة الصيدلة وتداول الادوية الى المجلس بعد التصويت عليه والتوصية بالموافقة على ان تناقش في اجتماعها الاسبوع المقبل التعديلات على قانون العمل في القطاع الأهلي

من قام على تقيم أصول الشركتين هو مقيّم واحد دون اعتماد 3 كما جرت العادة

«حماية الأموال»: إحالة المسؤولين عن بيع شركتي «المنتجات الزراعية» و«تعليم السيارات» إلى النيابة

أعضاء لجنة حماية الأموال البرلمانية
تصوير: صالح محمد

انتهت لجنة حماية الاموال العامة البرلمانية بصفتها لجنة تحقيق في قضية بيع شركتي المنتجات الزراعية والشركة الكويتية لتعليم السيارات بإحالة المسؤولين بالهيئة العامة للاستثمار عن بيعهما الى النيابة العامة خاصة وان تقرير ديوان المحاسبة بشان مراجعة عقدي البيع اثبت ان من قام على تقيم اصول الشركتين هو ذات المقيّم دون اعتماد ٣ مقيمين كما جرت العادة في مثل هذه العمليات

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور عبدالله الطريجي في تصريح صحفي عقدت اللجنة اجتماعها للنظر في تكليف مجلس لها بالتحقيق في ملابسات بيع الهيئة العامة للاستثمار شركتي المنتجات الزراعية والشركة الكويتية لتعليم السيارات ،مشيرا الى انه تم تكليف ديوان المحاسبة بفحص مستندات البيع وكيف الاجراءات التي تمت لبيعهما».

واوضح الطريجي ان تقرير الديوان كشف عن الشركة الكويتية لتعليم السيارات تم بيعها ب«٨» ملايين و«٩٧٤» الف دينار كويتي رغم امتلاكها لأصول متمثلة باربعة اراضي الاولى تبلغ مساحتها ٣٥٧٥٠ الف متر في غرب معسكر المباركية في حين تبلغ مساحة الارض الثانية ٢٥٨٥٠ الف متر في جنوب خيطان والثالثة تبلغ مساحتها ٣١٤١١ الف متر في منطقة الصباحية في حين تبلغ مساحة الأرض الرابعة ٢٣٥٠٠ الف في منطقة الجهراء.

وبين الطريجي ان بتمعن النظر في قيمة هذه الاراضي نجد ان هناك فعلاً كم من العبث في الأموال العامة اذ ما اخذنا بعين الاعتبار انه تم وضع مقيم واحد لتقيم هذه الشركة وهو ذات المقيم الذي عمل على تقييم ايضا شركة المنتجات الزراعية.

ونود الطريجي الى ان عقد بيع الشركة الكويتية لتعليم لم ينص بوضوح على حضر عدم تغيير النشاط بالنسبة للمستثمر الجديد ،مشيراً الى انه على ضوء ما تقدم رات اللجنة ان هناك مخالفات وشبهة اعتداء على المال العام وصوتت باجماع اعضائها الحضور على احالة هذا البيع الى النيابة العامة.

وتابع الطريجي وفيما يخص شركة المنتجات الزراعية تبين للجنة وفق تقرير ديوان المحاسبة ان هناك عدد من الملاحظات والمخالفات في عملية البيع ومنها عدم وجود اكثر من مقيم لهذه البيعة وامتلاك الشركة ٢٧ فرع في الجمعيات التعاونية ومزارع في منطقة الوفرة ومركز في منطقة العبدلي .لافتا الى ان الشركة تمتلك ارض في جزيرة فيلكا تم تغييها عن عملية تقييم اصول الشركة.

وشدد الطريجي ان وجود مقيم واحد لشركتي المنتجات الزراعية والشركة الكويتية لتعليم السيارات وهو ذات المقيم يدل على وجود تخبط وعبث خاصة وانه جرت العادة ان يكون في مثل هذه العمليات ثلاث مقيمين للحفاظ على المال العام .

واستغرب الطريجي ان يفرد البعض خلال الايام الماضية خارج السرب بإتهام المجلس الحالي واعضائه بخصخصة بعض القطاعات .لافتا الى ان اليوم هناك رسالة واضحة من قبل لجنة حماية الاموال العامة بقيامها بالدفاع عن المال العام والتصدي لعملية تخصيص اي قطاع.

ونود الطريجي ان قضية بيع الشركتين يدل على ان هناك بعض القيادات ممن على رأس الهيئة العام للاستثمار تحاول ان تبيع بعض الاصول باموال بسيطة خاصة وانه قبل فترة قريبة اوصت لجنة التحقيق البرلمانية بإحالة بعض المسؤولين بالهيئة للنيابة العامة على خلفية بيع بعض العقارات في لندن واليوم لجنة حماية الاموال العامة انتهت الى احالة المسؤولين بالهيئة العامة للاستثمار عن بيع الشركتين للنيابة العامة.

لجنة التقصي في «البلدي»: لا وجود لقرار بزيادة نسبة البناء في منطقة قبلة بنسبة 500 بالمئة

اكدت لجنة تقصي الحقائق بشان زيادة البناء في المجلس البلدي اليوم الاثنين عدم وجود قرار واضح لزيادة نسبة البناء في منطقة قبلة بنسبة 500 بالمائة.

وقال رئيس اللجنة العضو مانع العجمي في تصريح لوكالة الانباء الكويتية (كونا) عقب الاجتماع الثالث للجنة التقصي ان اللجنة تأكدت من عدم وجود ذلك القرار بشكل نهائي حيث سيتم رفع توصيات اللجنة للمجلس البلدي في جلسة الاثنين المقبل للاضطلاع عليها واخذ القرار المناسب بشأنها.

وكان المجلس قد وافق في شهر نوفمبر 2015 على تشكيل لجنة تقصي حقائق حول قرار اللجنة المكلفة باعمال المجلس البلدي بزيادة نسبة البناء لعدد محدود من العقار بمنطقة القبلة.

واضاف العجمي ان لجنة تقصي الحقائق توصلت لعدد من التوصيات ومنها التاكيد والتفسير لجهاز البلدية ان نسبة الزيادة ليست ضمن قرار الذي استندت عليه بوجود زيادة في النسبة المذكورة اعلاه.

واشار الى ان اللجنة طلبت من جهاز تنظيم للخطط الهيكلي للانظمة الهندسية وبلدية العاصمة تصحيح الاجراءات الخاطئة والتي فسرت بوجود موافقة لزيادة البناء بنسبة 500 في المائة بمنطقة قبلة في مدة اقصاها ثلاثة اشهر وابلاغ اللجنة بكتب رسمية بتصحيح تلك الاجراءات. واوضح العجمي ان البند الرابع من قرار اللجنة المكلفة باختصاصات المجلس البلدي ينص على انه لا توجد هناك زيادة نسبة بناء مقررة للقطعة (1) و (2) في المنطقة التجارية داخل المدينة مشيرا ان هذا البند يلزم الادارة بتصحيح اي مخالفة تم اتخاذها لما جاء في التفسير.

وحول اذا ما كان هناك استفادة من تلك الزيادة في العقارات قال مانع العجمي ان الجهاز في البلدية اشار الى انه حتى الآن لم يتم الموافقة على اية رخصة بناء بنسبة 500 في المائة في منطقة قبلة لكن قد يكون هناك تحويل للوثائق